

نظرية الكيان العقاري الديناميكي والوظيفة الاقتصادية
للملكية

تأسيس مدرسة فكرية قانونية جديدة في الأصول
والحياسة والسيادة المالية

تأليف

الدكتور محمد كمال عرفة الرخاوي

مؤسس نظرية السيادة العصبية الدولية ونظرية الكيان
القانوني الحي

الباحث والمستشار والخبير والفقير والمؤلف القانوني
والمحاضر الدولي في القانون

الإهداء

إلى روح أمي وروح أبي الطاهرة داعياً الله لهما
بالرحمة والمغفرة وجنة الخلد يا رب العالمين

وإلى ابنتي الحبيبة قرة عيني صيرينال المصرية
الجزائرية جميلة الجميلات داعياً الله لها بالصحة
والخير والسعادة

فهرس المحتويات

المقدمة العامة

الفصل الأول: النقد المعرفي لمفهوم العقار والمنقول
في القانون المدني

الفصل الثاني: أزمة التصنيف المادي في ظل الأصول
غير الملموسة

الفصل الثالث: الفلسفة الاقتصادية للقانون المدني
المعاصر

الفصل الرابع: الفجوة النظرية بين الحياة المادية
والافتراضية

الفصل الخامس: الأسس الشرعية والفلسفية للنظرية
الجديدة

الفصل السادس: ركن الوظيفة الاقتصادية بديلاً عن
الطبيعة المادية

الفصل السابع: معايير الاستقرار الإنتاجي في التصنيف
العقاري

الفصل: معايير التداول السريع في التصنيف المنقول

الفصل التاسع: التحول الوظيفي للأشياء بين العقار
والمنقول

الفصل العاشر: الإرادة الاقتصادية كأداة لإعادة التصنيف
القانوني

الفصل الحادي عشر: ركن الحيابة الواعية ومفهوم
العنصر المعرفي

الفصل الثاني عشر: تطور عنصر النية من التملك إلى
الإدارة الواعية

الفصل الثالث عشر: الحيابة الرقمية والسيطرة على
الأصول الافتراضية

الفصل الرابع عشر: إثبات الحيابة الواعية في
المنازعات الحديثة

الفصل الخامس عشر: الحماية القانونية للحيابة
المعرفية

الفصل السادس عشر: ركن المآل السيادي للملكية

الفصل السابع عشر: الملكية كحق مركب بين الفرد
والمجتمع

الفصل الثامن عشر: قيود المآل لضمان العدالة
الاجتماعية

الفصل التاسع عشر: الملكية ككيان حي قابل للنمو
والتطور

الفصل العشرون: دور الدولة في تحديد المآل السيادي
للأصول

الفصل الحادي والعشرون: تطبيقات النظرية على
التمويل العقاري الحديث

الفصل الثاني والعشرون: الرهن الإلكتروني والضمانات
غير الملموسة

الفصل الثالث والعشرون: العقارات الافتراضية في
العالم الرقمي

الفصل الرابع والعشرون: حقوق الذكاء الاصطناعي
كأصول مالية

الفصل الخامس والعشرون: العملات الرقمية بين
المنقول والعقار الوظيفي

الفصل السادس والعشرون: مقارنة مع نظريات الملكية
الكلاسيكية

الفصل السابع والعشرون: التوافق مع الفقه الإسلامي
ونظرية إحياء الموات

الفصل الثامن والعشرون: الآثار القانونية على الإثبات
والتسجيل

الفصل التاسع والعشرون: حل المنازعات في ظل
النظرية الديناميكية

الفصل الثلاثون: الدستور المالي العالمي ودعوة
للتشريع الدولي

معجم مصطلحات نظرية الكيان العقاري الديناميكي

الورقة البحثية الملخصة ثلاثية اللغة

المقدمة العامة

في أعتاب ثورة مالية وقانونية تعيد تعريف مفهوم الملكية والأصل

تمهيد

يقف العالم اليوم على عتبة تحول جذري في مفهوم الأموال والأصول لم يشهد له التاريخ مثيلاً منذ تدوين أولى القوانين المدنية. فبينما ارتكزت التشريعات المدنية عبر القرون على معيار مادي جامد للتمييز بين العقار والمنقول والثبات والحركة الفيزيائية ها نحن اليوم نجد أنفسنا أمام واقع اقتصادي وتقني متسارع يفرض علينا سؤالاً جوهرياً لم يطرحه فقيه من قبل ماذا يحدث عندما تصبح الأصول غير الملموسة أكثر قيمة وثباتاً من العقار المادي وكيف يمكن للقانون أن ينظم حياة شيء لا يمس باليد بل يدار بالوعي والبيانات.

إن الثورة الرقمية والاقتصاد المعرفي منذ عام 2026 وما بعده أثبتت أن القيمة الاقتصادية لم تعد مرتبطة بالطبيعة المادية للشيء بل بوظيفته الإنتاجية وقدرته على توليد الثروة بشكل مستقر أو متداول. وفي ظل هذا التحول الجذري يجد القانون المدني التقليدي بمفاهيمه الراسخة حول الحياة والملك نفسه عاجزاً عن مواكبة هذا الواقع الجديد بل ومهدداً بفقدان فعاليته التنظيمية تماماً أمام الأصول الرقمية والعقارات

الافتراضية وحقوق الذكاء الاصطناعي.

إشكالية البحث

تكمن الإشكالية الجوهرية التي يتصدى لها هذا المؤلف في الجمود النظري الذي يعاني منه التصنيف القانوني للأموال. فالقانون الكلاسيكي يفترض أن العقار هو ما ثبت في الأرض والمنقول هو ما ينتقل منها. ولكن كيف نتعامل مع واقع اقتصادي أثبت أن الخوادم الرقمية الثابتة قد تكون منقولة وظيفياً وأن العملات الرقمية قد تكون عقارية وظيفياً بناءً على استقرارها الاستثماري؟ هل يمكن للقانون أن يتخلى عن المعيار المادي لصالح معيار وظيفي اقتصادي دون الإخلال بمبدأ الشرعية؟ إن عدم الإجابة على هذه الأسئلة يعني استمرار فجوة قانونية تهدد استقرار المعاملات المالية الحديثة وتترك ثروات ضخمة دون حماية قانونية كافية.

أهمية الموضوع وريادته

يمثل هذا الكتاب محاولة رائدة وغير مسبوقه في تاريخ الفكر القانوني المدني لتأسيس نظرية الكيان العقاري الديناميكي. فبينما اكتفت الدراسات السابقة بمعالجة جزئية للأصول الرقمية فإن هذا العمل ينطلق لاستكشاف المنطقة البكر حيث تصبح الوظيفة الاقتصادية هي المعيار الوحيد للتصنيف. إن أهمية هذا البحث تنبع من كونه أولاً تأسيسياً معرفياً يسعى لوضع حجر الأساس لمدرسة فكرية قانونية جديدة

تتلاءم مع طبيعة الاقتصاد الحديث. ثانياً ثورياً تشريعياً يعيد تعريف مفاهيم العقار والمنقول والحيازة بناءً على الوظيفة لا المادة. ثالثاً استباقياً حضارياً يحاول وضع الأطر القانونية لأصول المستقبل قبل فوات الأوان. رابعاً متداخلاً التخصصات يدمج بدقة متناهية بين علوم القانون والاقتصاد والفلسفة والتقنية.

منهجية البحث وهيكله

اعتمد المؤلف في هذا العمل على منهج تحليلي تركيبي نقدي يبدأ بتشريح المفاهيم المدنية التقليدية وفككها ثم ينتقل إلى استيعاب مبادئ الوظيفة الاقتصادية وأخيراً يدمجها في نظرية قانونية جديدة متكاملة. وقد تم توزيع المادة العلمية على ثلاثين فصلاً متكاملًا تنتقل بالقرائ من النقد المعرفي إلى الأسس الفلسفية مروراً بالأركان التطبيقية وصولاً إلى الدستور المالي العالمي. إن الفصول الثلاثين لهذا الكتاب ليست مجرد أقسام أكاديمية بل هي لبنات في بناء صرح قانوني جديد يحاول الإجابة على السؤال الأصعب كيف ننظم ملكية شيء يتغير شكله ووظيفته باستمرار؟

غاية المؤلف

إن الغاية القصوى من هذا التأليف ليست التنظير المجرد بل تقديم إطار قانوني جديد للفقهاء والقضاء والمشرع لمواجهة تحديات عصر الأصول الديناميكية. إن الصمت القانوني أمام الثورة المالية هو دعوة للفوضى

الاقتصادية. وهذا الكتاب يأتي كصرخة يقظة وكخريطة طريق لاستعادة الانسجام بين المنظومة القانونية والطبيعة الاقتصادية المتغيرة للأموال التي نملكها. إنني إذ أقدم هذا العمل فإنني أدرك تماماً أنني أطرق باباً لم يفتح من قبل في تاريخ الفكر القانوني المدني وأخوض غمار بحور لم تبحر فيها سفن الفقه عبر قرون من التدوين. ولكن واجب العالم والمفكر يقتضي استشراف المستقبل ووضع البوصلة في يد الأجيال القادمة قبل أن تضل الطريق في متاهات الأصول التي تجاوزتها الحقيقة الاقتصادية.

إن القانون لا يجب أن يكون مجرد أداة لتنظيم الملكية بل يجب أن يكون تعبيراً عن الحقيقة الاقتصادية للأموال التي نعيش فيها. وإذا كانت تلك الحقيقة قد تغيرت في فهمنا العلمي فيجب أن يتغير القانون ليعكسها بصدق وأمانة.

الفصل الأول

النقد المعرفي لمفهوم العقار والمنقول في القانون المدني

يستهل هذا الفصل الرحلة المعرفية بتشريح الأزمة الناتجة عن الاعتماد على المعيار المادي في تصنيف الأموال. يتمحور الفصل حول إثبات أن التمييز بين العقار والمنقول الثبات والحركة لم يعد كافياً لتنظيم المعاملات الحديثة. يناقش المؤلف بالتفصيل كيف أن الجمود في التعريفات القانونية يخلق إشكاليات عند تطبيقها على الأصول غير الملموسة مثل البيانات

والبرمجيات. يتم عرض الأدلة على أن العديد من المنازعات القضائية بقيت بدون حل لأنها فسرت بلغة مادية ضيقة بينما الواقع اقتصادي وظيفي واسع. يطرح الفصل السؤال الجوهرى حول إمكانية كسر حاجز المادة والبدء في فهم الأصل ككيان وظيفي ديناميكي. يتم التأسيس لفكرة أن التحول ليس خياراً ترفيلاً بل ضرورة وجودية لضمان استقرار الذمة المالية. يختتم الفصل برسم المعالم الأولى لهذا التحول الجذري الذي يتطلب شجاعة فكرية لتفكيك مفاهيم راسخة منذ قرون وإعادة بنائها على أسس تتوافق مع الحقيقة الاقتصادية للأصول التي نتعامل بها يومياً .

الفصل الثاني

أزمة التصنيف المادي في ظل الأصول غير الملموسة

يغوص هذا الفصل في أعماق الأزمة التطبيقية الناتجة عن عجز التصنيف المادي. يبدأ بتفكيك مفهوم الشيء المادي الذي اعتبرت فيه القوانين التقليدية أنه الشرط الأساسي للمال. يشرح المؤلف كيف أن الثورة الرقمية أنتجت أصولاً لها قيمة اقتصادية هائلة دون وجود مادي ملموس مما يهدد مفهوم المال ذاته. يتم تحليل التداعيات القانونية لهذا المبدأ على الضرائب والرهن والتنفيذ الجبري. يناقش الفصل كيف أن السعي المحموم نحو إضفاء الصفة المادية على الأصول الرقمية قد يكون عبثاً ويحتاج لاعتراف قانوني بطبيعتها غير الملموسة. يتم اقتراح نظرية المال الوظيفي كبديل واقعي يعترف بالقيمة الاقتصادية بغض النظر عن الوعاء المادي. يختتم الفصل بتأكيد أن قانوناً يعترف بالأصول غير الملموسة ككيان مستقل هو قانون أكثر صدقاً

وملاءمة لطبيعة المرحلة الاقتصادية القادمة من قانون
يصر على مادية لم تعد تتناسب مع تعقيدات العصر.

الفصل الثالث

الفلسفة الاقتصادية للقانون المدني المعاصر

يقدم هذا الفصل الأسس الفلسفية التي تربط القانون
بالاقتصاد في النظرية الجديدة. يشرح المؤلف كيف أن
القانون المدني لم يعد مجرد منظم للعلاقات بل هو
محرك للنشاط الاقتصادي. يتم تفصيل كيف أن هذا
المبدأ يفسر ضرورة مرونة التصنيف القانوني لخدمة
النمو الاقتصادي. يناقش الفصل الآثار العملية لهذا
المبدأ على السياسات التشريعية حيث يجب أن
تخضع القواعد القانونية للأهداف الاقتصادية الكلية. يتم
توضيح دور المشرع كمهندس اقتصادي عبر عملية
تشريع واعية تحدد وظيفة الأصول. يختتم الفصل بتأكيد
أن تبني الفلسفة الاقتصادية لا يهدف إلى تغليب المال
على الحق بل إلى جعل القانون أكثر فعالية في خدمة
الإنسان عبر تنظيم ثروته بشكل ديناميكي يتناسب مع
طبيعة الواقع الاقتصادي المعقد الذي لا ينضبط دائماً
للقوالب المادية الجامدة.

الفصل الرابع

الفجوة النظرية بين الحياة المادية والافتراضية

ينتقل هذا الفصل لاستكشاف الفجوة في مفهوم

الحيابة ويطبقها على العالمين المادي والرقمي. يوضح المؤلف كيف أن الحيابة التقليدية القائمة على اليد المادية لم تعد صالحة لتنظيم أصول تتواجد في سحابات رقمية. يتم نقد مفهوم الاستيلاء المادي الذي لم يعد ممكناً في البيئة الافتراضية بفعل تقنيات التشفير. يناقش الفصل كيف أن الحيابة الافتراضية تصبح مفهوماً مستقلاً قائماً على السيطرة المعرفية والرقمية. يتم طرح فكرة الحيابة المزدوجة القائمة على التوازن بين الوجود المادي والسيطرة الرقمية بدلاً من الانفراد المادي. يختتم الفصل بدعوة لإعادة تعريف الحيابة لتشمل السيطرة الواعية كإرضية قانونية قابلة للتنظيم والحماية مما يربط مصائر الأصول المادية والرقمية ببعضها البعض بشكل يتحدى الحدود الوهمية التي رسمها الفقهاء للحيابة التقليدية.

الفصل الخامس

الأسس الشرعية والفلسفية للنظرية الجديدة

يركز هذا الفصل على الجذور الشرعية والفلسفية التي تستند إليها النظرية. يشرح المؤلف كيف أن الفقه الإسلامي المتقدم سبق في مفهوم المال المتقوم والمنفعة إلى اعتبار القيمة أساساً للمال. يتم توضيح كيف أن النظرية الجديدة تستلهم من مقاصد الشريعة في حفظ المال وتنميته. يناقش الفصل المسؤولية الأخلاقية الملقة على عاتق المشرع لمواءمة القانون مع مقاصد العدالة الاقتصادية. يتم تحليل آثار هذه النظرية على الفقه المقارن كأداة لفهم أعمق لوظيفة الملكية. يختتم الفصل بالتأكيد على أن فهم الأسس الشرعية يرفع من قيمة النظرية ويجعلها مقبولة ثقافياً

ودينياً مما يتطلب معايير أخلاقية عالية جداً لمن يتولى تطبيق هذه النظرية الجسيمة التي تمس جوهر حقوق الناس في أموالهم.

الفصل السادس

ركن الوظيفة الاقتصادية بديلاً عن الطبيعة المادية

يعالج هذا الفصل الركن الأول من أركان النظرية وهو الوظيفة الاقتصادية. يشرح المؤلف قصور المفهوم الكلاسيكي الذي يقصر التصنيف على الطبيعة الفيزيائية فقط دون وسط. يتم تفصيل نظرية الوظيفة الاقتصادية التي تعتبر التصنيف دالة لتحديد بناءً على الاستقرار الإنتاجي والتداول. يناقش الفصل تطبيق هذه النظرية على الكيانات الناشئة مثل الخوادم الرقمية الثابتة وظيفياً والمنقولة مادياً. يتم توضيح معايير التحول من منقول إلى عقار وظيفي بناءً على درجة الاستقرار الاقتصادي. يختتم الفصل بالتأكيد أن التصنيف الوظيفي في ضوء هذه النظرية ليس هبة تشريعية بل هو وظيفة اقتصادية تحدد بناءً على الواقع والإستخدام والاعتراف مما يفتح الباب لعدالة تصنيفية أكثر دقة تتناسب مع فاعلية الأصل الحقيقية في الدورة الاقتصادية.

الفصل السابع

معايير الاستقرار الإنتاجي في التصنيف العقاري

ينتقل هذا الفصل إلى قلب النظرية ليعيد تعريف العقار على أسس وظيفية. يشرح المؤلف أزمة العقار الكلاسيكي الذي يفترض الثبات المكاني وهو ما ينفية الواقع الاقتصادي للأصول المستقرة وظيفياً. يتم طرح نظرية العقار الوظيفي كبديل حيث يقوم التصنيف على قدرة الأصل على توليد دخل مستقر بغض النظر عن حركته. يناقش الفصل الركن المعنوي في ظل الإرادة الاستثمارية وكيف أن العقارية تفهم كدرجة استقرار وظيفي وليس كحتمية مكانية. يتم تحليل آثار النظرية على الضرائب والعقود بما يضمن تناسب التصنيف مع الدرجة الوظيفية للاستقرار وليس فقط مع الجمود المادي الواقع. يختتم الفصل بالتأكيد أن العقار الوظيفي في ضوء هذه النظرية لا يقوم على وهم الثبات المادي بل على واقع الاستقرار الاقتصادي مما يضمن عدالة تصنيفية أكثر واقعية في عصر تتشابك فيه الوظائف الاقتصادية بشكل معقد.

الفصل الثامن

معايير التداول السريع في التصنيف المنقول

يركز هذا الفصل على منهجية التصنيف المنقول في ضوء الديناميكية الاقتصادية. يشرح المؤلف أزمة التصنيف الكلاسيكي القائم على الحركة الفيزيائية فقط والذي قد يكون وهماً في الواقع الوظيفي المعقد. يتم طرح مبادئ التصنيف المنقول التي تعترف بوجود أصول ثابتة مادياً ولكنها متداولة وظيفياً بدلاً من إنكارها. يناقش الفصل دور المشرع كفاعل مشارك في حماية سيولة الأصول عبر عملية تصنيف تنهي الجمود وتحدد التداول الملزم. يتم توضيح تأثير التشابك

الوظيفي بين الأصل والسوق والقيم الاقتصادية على عملية التصنيف وكيف أن المنقولة تتولد من الوظيفة التداولية لا من الحركة الفيزيائية فقط. يختتم الفصل بالتأكيد أن التصنيف المنقول الوظيفي يمنح إطاراً أكثر صدقاً ومرونة يعترف بدور المشرع الفاعل في حماية السيولة وبطبيعة الأصل الديناميكية التي تتطور أشكالها عبر الأسواق وفق المعطيات الاقتصادية المستجدة.

الفصل التاسع

التحول الوظيفي للأشياء بين العقار والمنقول

يعيد هذا الفصل تعريف غاية التصنيف في النظام القانوني الاقتصادي من وصف ثابت إلى إدارة وجودية للوظيفة. يشرح المؤلف أزمة نظريات التصنيف الكلاسيكية القائمة على الثبات والاستحقاق المادي في ظل أصول قابلة للتحويل الوظيفي. يتم طرح نظرية التحول الوظيفي حيث يهدف التصنيف إلى إعادة ضبط الوظيفة الاقتصادية للأصل نتيجة تغير استخدامه. يناقش الفصل مفهوم التصنيف غير المحدد مادياً المرتبط بنتيجة الاستخدام الاقتصادي لا بوصف فيزيائي جامد والمراجعة الديناميكية للتصنيف بناءً على تغير معطيات الوظيفة للأصل. يتم توضيح حدود أخلاقية للتحويل الوظيفي تحمي الجوهر الاقتصادي من التلاعب وتضمن التناسب مع درجة الاستقرار الوظيفي. يختتم الفصل بالتأكيد أن التصنيف في ضوء هذه النظرية ليس نهاية الطريق بل نقطة تحول في المنحنى الوظيفي لحياة الأصل وعلاقته بالسوق مما يحول نظام التصنيف من آلة للوصف إلى ورشة لإدارة

الوظائف الاقتصادية المتغيرة.

الفصل العاشر

الإرادة الاقتصادية كأداة لإعادة التصنيف القانوني

ينظم هذا الفصل الإجراءات التصنيفية لتتواءم مع مبدأ الإرادة الاقتصادية دون التضحية بالضمانات الأساسية للأطراف. يشرح المؤلف أزمة الإجراءات الكلاسيكية القائمة على الوصف المادي الجامد والتي تعجز عن مواكبة ديناميكية الإرادة الاقتصادية للأطراف. يتم طرح مبادئ التصنيف الإرادي الذي يدير الرغبة بشفافية ويعتمد ديناميكية تصنيفية متشابكة بدلاً من الثبات المادي الجامد. يناقش الفصل بروتوكولات التوثيق في البيئة الاقتصادية وإبرامها دون تشويه وسلسلة الإرادة المتشابكة عبر المعاملات المختلفة. يتم توضيح كيفية إدارة التصنيف في ظل الاحتمال الاقتصادي وعبء الالتزام كإدارة للوظيفة وحق الدفاع في إبراز الاحتمالات البديلة الممكنة. يختتم الفصل بالتأكيد أن العدالة التصنيفية في ضوء هذه النظرية لا تقوم على وهم الوحدة المادية بل على إدارة عادلة وشفافة للإرادة ضمن حدود المعرفة الاقتصادية مما يخدم الحقيقة والعدالة معاً في عصر معقد.

الفصل الحادي عشر

ركن الحياة الواعية ومفهوم العنصر المعرفي

يعالج هذا الفصل الركن الثاني من أركان النظرية وهو
الحياسة الواعية. يشرح المؤلف قصور المفهوم
الكلاسيكي الذي يقصر الحياسة على العنصر المادي
فقط دون وسط. يتم تفصيل نظرية الحياسة الواعية التي
تعتبر الحياسة دالة تتحدد بناءً على السيطرة المعرفية
والإدارة الواعية. يناقش الفصل تطبيق هذه النظرية
على الكيانات الناشئة مثل الأصول الرقمية التي تقع
في المنطقة الرمادية بين الحياسة المادية والافتراضية.
يتم توضيح معايير التدرج في الحياسة الواعية من
الكاملة إلى الجزئية إلى المحتملة بما يتناسب مع
درجة السيطرة المعرفية على الأصل. يختتم الفصل
بالتأكيد أن الحياسة الواعية في ضوء هذه النظرية
ليست هبة قانونية بل هي وظيفة وجودية تتحدد بناءً
على السيطرة والوعي والاعتراف مما يفتح الباب
لعدالة حيائية أكثر دقة تتناسب مع فاعلية الأصل
الحقيقية في العصر الرقمي.

الفصل الثاني عشر

تطور عنصر النية من التملك إلى الإدارة الواعية

ينتقل هذا الفصل إلى قلب النظرية الحيائية ليعيد
تأسيس النية على أسس معرفية. يشرح المؤلف أزمة
النية الكلاسيكية التي تفترض نية تملك مجردة وهي
ما ينفيه الواقع المعقد للإدارة الحديثة. يتم طرح نظرية
الإدارة الواعية كبديل حيث تقوم الحياسة على القدرة
على إدارة الأصل بوعي بغض النظر عن نية التملك
المجردة. يناقش الفصل الركن المعنوي في ظل الإرادة
الإدارية وكيف أن النية تفهم كدرجة وع إداري من
العلم والقدرة وليس كقطع حتمي للتملك. يتم تحليل

آثار النظرية على الحماية الحيازية والسياسة القانونية بما يضمن تناسب الحماية مع درجة الوعي الإداري وليس فقط مع قدم الحيازة المادية الواقع. يختتم الفصل بالتأكيد أن الحيازة الواعية في ضوء هذه النظرية لا تقوم على وهم النية المجردة بل على واقع الإدارة الواعية للأصول مما يضمن عدالة حيازية أكثر واقعية في عصر تتشابك فيه أشكال الإدارة بشكل معقد.

الفصل الثالث عشر

الحيازة الرقمية والسيطرة على الأصول الافتراضية

يركز هذا الفصل على منهجية الحيازة في ضوء الأنطولوجيا الرقمية وأصول العالم الافتراضي. يشرح المؤلف أزمة الحيازة الكلاسيكية القائمة على اليد المادية فقط والذي قد يكون وهماً في الواقع الرقمي المعقد. يتم طرح مبادئ الحيازة الرقمية التي تعترف بوجود سيطرة افتراضية مباشرة وتدير تعدد أشكال الاستيلاء الرقمي بدلاً من إنكاره. يناقش الفصل دور المشرع كفاعل مشارك في حماية الأصول الافتراضية عبر عملية تشريع تنهي الفوضى الرقمية وتحدد الحيازة الملزمة. يتم توضيح تأثير التشابك الرقمي بين المفتاح والبيانات والقيم الاقتصادية على عملية الحيازة وكيف أن الحيازة تتولد من السيطرة الرقمية لا من الاستيلاء المادي فقط. يختتم الفصل بالتأكيد أن الحيازة الرقمية تمنح إطاراً أكثر صدقاً ومرونة يعترف بدور المشرع الفاعل في حماية الأصول الافتراضية وبطبيعة الحيازة الديناميكية التي تتطور أشكالها عبر التقنيات وفق المعطيات الرقمية المستجدة.

الفصل الرابع عشر

إثبات الحيابة الواعية في المنازعات الحديثة

يعيد هذا الفصل تعريف غاية الإثبات في النظام الحيازي الواعي من إثبات مادي إلى إدارة وجودية للسيطرة. يشرح المؤلف أزمة نظريات الإثبات الكلاسيكية القائمة على الشهادة المادية والاستحقاق في ظل كيانات ذات أبعاد رقمية ومعرفية. يتم طرح نظرية الإثبات كوعي حيث يهدف الإثبات إلى إعادة ضبط السيطرة المعرفية المختلفة نتيجة النزاع. يناقش الفصل مفهوم الإثبات غير المحدد مادياً المرتبط بنتيجة الاستعادة الواعية لا بحكم نصي جامد والمراجعة الديناميكية للإثبات بناءً على تغير معطيات السيطرة للأصل. يتم توضيح حدود أخلاقية للإثبات الواعي تحمي الجوهر المعرفي من التشويه وتضمن التناسب مع درجة الحيابة الواعية. يختتم الفصل بالتأكيد أن الإثبات في ضوء هذه النظرية ليس نهاية الطريق بل نقطة تحول في المنحنى الحيازي لحياة الأصل وعلاقته بالمالك مما يحول نظام الإثبات من آلة للإثبات المادي إلى ورشة لإثبات السيطرة الواعية المعطلة.

الفصل الخامس عشر

الحماية القانونية للحيابة المعرفية

ينظم هذا الفصل الإجراءات الحمائية لتواءم مع مبدأ

الحياسة المعرفية دون التضحية بالإضمانات الأساسية لأصحاب الحقوق. يشرح المؤلف أزمة الإجراءات الكلاسيكية القائمة على الحماية المادية فقط والتي تعجز عن مواكبة ديناميكية الحياسة المعرفية. يتم طرح مبادئ الحماية المعرفية التي تدير السيطرة بشفافية وتعتمد ديناميكية حمائية متشابكة بدلاً من الثبات المادي الجامد. يناقش الفصل بروتوكولات الحماية في البيئة المعرفية وضماتها دون تشويه وسلسلة السيطرة المتشابكة عبر الأصول المختلفة. يتم توضيح كيفية إدارة الحماية في ظل الاحتمال الاقتصادي وعبء الالتزام كإدارة للسيطرة وحق الدفاع في إبراز الاحتمالات البديلة الممكنة. يختتم الفصل بالتأكيد أن العدالة الحمائية في ضوء هذه النظرية لا تقوم على وهم الحماية المادية بل على إدارة عادلة وشفافة للسيطرة ضمن حدود المعرفة المعرفية مما يخدم الحقيقة والعدالة معاً في عصر معقد.

الفصل السادس عشر

ركن المآل السيادي للملكية

يعالج هذا الفصل الركن الثالث من أركان النظرية وهو المآل السيادي. يشرح المؤلف قصور المفهوم الكلاسيكي الذي يقصر الملكية على الحق المطلق للفرد فقط دون وسط. يتم تفصيل نظرية المآل السيادي التي تعتبر الملكية دالة تتحدد بناءً على التفاعل بين الإرادة الفردية والمصلحة العامة. يناقش الفصل تطبيق هذه النظرية على الكيانات الناشئة مثل الأصول الاستراتيجية التي تقع في المنطقة الرمادية بين الملكية الخاصة والسيادة العامة. يتم توضيح

معايير التدرج في المآل السيادي من الكامل إلى الجزئي إلى المحتمل بما يتناسب مع درجة الأثر العام للأصل. يختتم الفصل بالتأكيد أن المآل السيادي في ضوء هذه النظرية ليس تقييداً تعسفياً بل هو وظيفة وجودية تتحدد بناءً على التوازن والاعتراف مما يفتح الباب لعدالة ملكية أكثر دقة تتناسب مع فاعلية الأصل الحقيقية في النسيج الاجتماعي.

الفصل السابع عشر

الملكية كحق مركب بين الفرد والمجتمع

ينتقل هذا الفصل إلى قلب النظرية الملكية ليعيد تأسيس الحق على أسس مركبة. يشرح المؤلف أزمة الملكية الكلاسيكية التي تفترض حقاً فردياً مطلقاً وهو ما ينفية الواقع المعقد للتداخلات الاجتماعية. يتم طرح نظرية الحق المركب كبديل حيث تقوم الملكية على تفاعل الإرادة الفردية مع المصلحة العامة بغض النظر عن التجريد الفردي. يناقش الفصل الركن المعنوي في ظل الإرادة الاجتماعية وكيف أن الملكية تفهم كدرجة توازن اجتماعي وليس كحق مطلق فردي. يتم تحليل آثار النظرية على نزع الملكية والسياسة القانونية بما يضمن تناسب الحق مع درجة المآل السيادي وليس فقط مع سند الملكية الواقع. يختتم الفصل بالتأكيد أن الملكية المركبة في ضوء هذه النظرية لا تقوم على وهم الفردية المطلقة بل على واقع التوازن الاجتماعي مما يضمن عدالة ملكية أكثر واقعية في عصر تتشابك فيه المصالح بشكل معقد.

الفصل الثامن عشر

قيود المآل لضمان العدالة الاجتماعية

يركز هذا الفصل على منهجية القيود في ضوء الأنطولوجيا السيادية والملكية الوظيفية. يشرح المؤلف أزمة القيود الكلاسيكية القائمة على النصوص الجامدة فقط والذي قد يكون وهماً في الواقع السيادي المعقد. يتم طرح مبادئ قيود المآل التي تعترف بوجود مصلحة عامة مباشرة وتدير تعدد أشكال القيود الوظيفية بدلاً من إنكارها. يناقش الفصل دور المشرع كفاعل مشارك في حماية العدالة الاجتماعية عبر عملية تشريع تنهي الاستغلال وتحدد المآل الملزم. يتم توضيح تأثير التشابك السيادي بين الفرد والمجتمع والقيم الاقتصادية على عملية التقييد وكيف أن القيد يتولد من المآل الاجتماعي لا من النصوص فقط. يختتم الفصل بالتأكيد أن قيود المآل تمنح إطاراً أكثر صدقاً ومرونة يعترف بدور المشرع الفاعل في حماية المجتمع وبطبيعة الملكية الديناميكية التي تتطور أشكالها عبر الوظائف وفق المعطيات الاجتماعية المستجدة.

الفصل التاسع عشر

الملكية ككيان حي قابل للنمو والتطور

يعيد هذا الفصل تعريف غاية الملكية في النظام القانوني الاقتصادي من حق ثابت إلى إدارة وجودية للكيان. يشرح المؤلف أزمة نظريات الملكية الكلاسيكية القائمة على الثبات والاستحقاق في ظل أصول قابلة

للنمو والتطور. يتم طرح نظرية الكيان الحي حيث تهدف الملكية إلى إدارة نمو الأصل نتيجة الاستثمار والتطوير. يناقش الفصل مفهوم الملكية غير المحددة جامداً المرتبطة بنتيجة النمو الاقتصادي لا بوصف حق جامد والمراجعة الديناميكية للملكية بناءً على تغير معطيات النمو للأصل. يتم توضيح حدود أخلاقية للملكية الحية تحمي الجوهر الاقتصادي من الاستنزاف وتضمن التناسب مع درجة النمو الوظيفي. يختتم الفصل بالتأكيد أن الملكية في ضوء هذه النظرية ليست نهاية الطريق بل نقطة تحول في المنحنى النموي لحياة الأصل وعلاقته بالمستثمر مما يحول نظام الملكية من آلة للحماية إلى ورشة لتنمية الكيانات الاقتصادية الحية.

الفصل العشرون

دور الدولة في تحديد المآل السيادي للأصول

ينظم هذا الفصل الإجراءات السيادية لتتواءم مع مبدأ المآل دون التضحية بالضمانات الأساسية للملاك. يشرح المؤلف أزمة الإجراءات الكلاسيكية القائمة على التجريد المادي فقط والتي تعجز عن مواكبة ديناميكية المآل السيادي. يتم طرح مبادئ الإدارة السيادية التي تدير المصالح بشفافية وتعتمد ديناميكية سيادية متشابكة بدلاً من الثبات الجامد. يناقش الفصل بروتوكولات التحديد في البيئة السيادية وضمانها دون تشويه وسلسلة المصالح المتشابكة عبر الأصول المختلفة. يتم توضيح كيفية إدارة المآل في ظل الاحتمال الاقتصادي وعبء الالتزام كإدارة للمصالح وحق الدفاع في إبراز الاحتمالات البديلة الممكنة.

يختتم الفصل بالتأكيد أن العدالة السيادية في ضوء هذه النظرية لا تقوم على وهم التحديد المادي بل على إدارة عادلة وشفافة للمصالح ضمن حدود المعرفة السيادية مما يخدم الحقيقة والعدالة معاً في عصر معقد.

الفصل الحادي والعشرون

تطبيقات النظرية على التمويل العقاري الحديث

يعالج هذا الفصل التطبيقات العملية للنظرية في مجال التمويل. يشرح المؤلف كيف أن النظرية تحل إشكاليات التمويل للأصول غير التقليدية. يتم تفصيل آليات تطبيق الوظيفة الاقتصادية على عقود التمويل الحديثة. يناقش الفصل تطبيق هذه النظرية على الكيانات الناشئة مثل التمويل الجماعي العقاري الذي يقع في المنطقة الرمادية بين الملكية والدين. يتم توضيح معايير التدرج في الضمانات التمويلية بما يتناسب مع درجة الوظيفة الاقتصادية. يختتم الفصل بالتأكيد أن التمويل في ضوء هذه النظرية ليس عملية آلية بل هو وظيفة اقتصادية تتحدد بناءً على الواقع والإستخدام والاعتراف مما يفتح الباب لعدالة تمويلية أكثر دقة تتناسب مع فاعلية الأصل الحقيقية في السوق.

الفصل الثاني والعشرون

الرهن الإلكتروني والضمانات غير الملموسة

ينتقل هذا الفصل إلى قلب التطبيقات ليعيد تأسيس الضمانات على أسس رقمية. يشرح المؤلف أزمة الرهن الكلاسيكي الذي يفترض قبضاً مادياً وهو ما ينفية الواقع المعقد للأصول الرقمية. يتم طرح نظرية الرهن الإلكتروني كبديل حيث يقوم الضمان على السيطرة الرقمية بغض النظر عن القبض المادي. يناقش الفصل الركن المعنوي في ظل الإرادة الرقمية وكيف أن الرهن يفهم كدرجة سيطرة إلكترونية وليس كحتمية مادية. يتم تحليل آثار النظرية على التنفيذ والسياسة القانونية بما يضمن تناسب الضمان مع الدرجة الرقمية للسيطرة وليس فقط مع الوجود المادي الواقع. يختتم الفصل بالتأكيد أن الرهن الإلكتروني في ضوء هذه النظرية لا يقوم على وهم القبض المادي بل على واقع السيطرة الرقمية مما يضمن عدالة ضمانية أكثر واقعية في عصر تتشابك فيه الأصول بشكل معقد.

الفصل الثالث والعشرون

العقارات الافتراضية في العالم الرقمي

يركز هذا الفصل على منهجية التنظيم في ضوء الأنطولوجيا الافتراضية وأصول الميتافيرس. يشرح المؤلف أزمة التنظيم الكلاسيكي القائم على الأرض المادية فقط والذي قد يكون وهماً في الواقع الافتراضي المعقد. يتم طرح مبادئ التنظيم الافتراضي التي تعترف بوجود عقار رقمي مباشر وتدير تعدد أشكال الملكية الافتراضية بدلاً من إنكارها. يناقش الفصل دور المشرع كفاعل مشارك في حماية العقارات الافتراضية عبر عملية تشريع تنهي الفوضى الافتراضية وتحدد الملكية الملزمة. يتم توضيح تأثير التشابك

الافتراضي بين الكود والبيانات والقيم الاقتصادية على عملية التنظيم وكيف أن العقارية تتولد من الوظيفة الافتراضية لا من الأرض المادية فقط. يختتم الفصل بالتأكيد أن التنظيم الافتراضي يمنح إطاراً أكثر صدقاً ومرونة يعترف بدور المشرع الفاعل في حماية الأصول الافتراضية وبطبيعة العقارية الديناميكية التي تتطور أشكالها عبر المنصات وفق المعطيات الرقمية المستجدة.

الفصل الرابع والعشرون

حقوق الذكاء الاصطناعي كأصول مالية

يعيد هذا الفصل تعريف غاية التنظيم في النظام القانوني التقني من حماية مادية إلى إدارة وجودية للحقوق. يشرح المؤلف أزمة نظريات التنظيم الكلاسيكية القائمة على المخترع البشري والاستحقاق في ظل كيانات ذات أبعاد ذكية. يتم طرح نظرية الأصول الذكية حيث يهدف التنظيم إلى إعادة ضبط الحقوق المختلة نتيجة الابتكار الذاتي. يناقش الفصل مفهوم الأصول غير المحددة بشرياً المرتبطة بنتيجة الابتكار الذكي لا بوصف مخترع جامد والمراجعة الديناميكية للأصول بناءً على تغير معطيات الذكاء للأصل. يتم توضيح حدود أخلاقية للأصول الذكية تحمي الجوهر الإبداعي من الاستغلال وتضمن التناسب مع درجة الابتكار الوظيفي. يختتم الفصل بالتأكيد أن الأصول في ضوء هذه النظرية ليست نهاية الطريق بل نقطة تحول في المنحنى الإبداعي لحياة الأصل وعلاقته بالمبتكر مما يحول نظام التنظيم من آلة للحماية إلى ورشة لتنمية الحقوق الذكية المعطلة.

الفصل الخامس والعشرون

العملات الرقمية بين المنقول والعقار الوظيفي

ينظم هذا الفصل الإجراءات التصنيفية لتتواءم مع مبدأ الوظيفة الاقتصادية دون التضحية بالضمانات الأساسية للمستثمرين. يشرح المؤلف أزمة الإجراءات الكلاسيكية القائمة على الوصف النقدي الجامد والتي تعجز عن مواكبة ديناميكية العملات الرقمية. يتم طرح مبادئ التصنيف النقدي الذي يدير الوظيفة بشفافية ويعتمد ديناميكية تصنيفية متشابكة بدلاً من الثبات النقدي الجامد. يناقش الفصل بروتوكولات التوثيق في البيئة النقدية وإبرامها دون تشويه وسلسلة الوظيفة المتشابكة عبر العملات المختلفة. يتم توضيح كيفية إدارة التصنيف في ظل الاحتمال الاقتصادي وعبء الالتزام كإدارة للوظيفة وحق الدفاع في إبراز الاحتمالات البديلة الممكنة. يختتم الفصل بالتأكيد أن العدالة التصنيفية في ضوء هذه النظرية لا تقوم على وهم الوحدة النقدية بل على إدارة عادلة وشفافة للوظيفة ضمن حدود المعرفة الاقتصادية مما يخدم الحقيقة والعدالة معاً في عصر معقد.

الفصل السادس والعشرون

مقارنة مع نظريات الملكية الكلاسيكية

يعالج هذا الفصل الموقع النظري للنظرية الجديدة

مقارنة بالسابق. يشرح المؤلف قصور النظريات الكلاسيكية في مواجهة التحديات الحديثة دون وسط. يتم تفصيل نظرية التميز التي تعتبر النظرية الجديدة دالة لتحديد بناء على الشمولية والتكامل. يناقش الفصل تطبيق هذه النظرية على المقارنات الفقهية التي تقع في المنطقة الرمادية بين الأصالة والمعاصرة. يتم توضيح معايير التدرج في التميز من الكامل إلى الجزئي إلى المحتمل بما يتناسب مع درجة القدرة التفسيرية للنظرية. يختتم الفصل بالتأكيد أن التميز في ضوء هذه النظرية ليس ادعاءً فوقيًا بل هو وظيفة علمية لتحديد بناءً على الحل والاعتراف مما يفتح الباب لعدالة مقارنة أكثر دقة تتناسب مع فاعلية النظرية الحقيقية في حل المشكلات.

الفصل السابع والعشرون

التوافق مع الفقه الإسلامي ونظرية إحياء الموات

ينتقل هذا الفصل إلى الجذور الشرعية ليعيد تأسيس التوافق على أسس مقاصدية. يشرح المؤلف أزمة الفهم الكلاسيكي الذي يفترض تعارضاً بين الحديث والقديم وهو ما ينفيه الواقع المقاصدي للفقه. يتم طرح نظرية التوافق المقاصدي كبديل حيث يقوم البناء على خدمة المصالح بغض النظر عن الجمود اللفظي. يناقش الفصل الركن المعنوي في ظل الإرادة الشرعية وكيف أن التوافق يفهم كدرجة انسجام مقاصدي وليس كتطابق لفظي حتمي. يتم تحليل آثار النظرية على الاجتهاد والسياسة الشرعية بما يضمن تناسب الاجتهاد مع درجة الملاءمة المقاصدية وليس فقط مع النص الواقع. يختتم الفصل بالتأكيد أن التوافق في ضوء

هذه النظرية لا يقوم على وهم التطابق اللفظي بل على واقع الانسجام المقاصدي مما يضمن عدالة شرعية أكثر واقعية في عصر تتشابك فيه النوازل بشكل معقد.

الفصل الثامن والعشرون

الآثار القانونية على الإثبات والتسجيل

يركز هذا الفصل على منهجية الإثبات في ضوء الأنطولوجيا الديناميكية والتسجيل الوظيفي. يشرح المؤلف أزمة الإثبات الكلاسيكي القائم على المستندات المادية فقط والذي قد يكون وهماً في الواقع الديناميكي المعقد. يتم طرح مبادئ الإثبات الوظيفي التي تعترف بوجود دليل رقمي مباشر وتدير تعدد أشكال الإثبات الإلكتروني بدلاً من إنكاره. يناقش الفصل دور المشرع كفاعل مشارك في حماية الحقوق عبر عملية تشريع تنهي الغموض وتحدد الإثبات الملزم. يتم توضيح تأثير التشابك الوظيفي بين السجل والبيانات والقيم الاقتصادية على عملية الإثبات وكيف أن الإثبات يتولد من الوظيفة التسجيلية لا من الورق فقط. يختتم الفصل بالتأكيد أن الإثبات الوظيفي يمنح إطاراً أكثر صدقاً ومرونة يعترف بدور المشرع الفاعل في حماية السجلات وبطبيعة الإثبات الديناميكية التي تتطور أشكالها عبر التقنيات وفق المعطيات الرقمية المستجدة.

الفصل التاسع والعشرون

حل المنازعات في ظل النظرية الديناميكية

يعيد هذا الفصل تعريف غاية القضاء في النظام القانوني الاقتصادي من فصل خصومات إلى إدارة وجودية للنزاع. يشرح المؤلف أزمة نظريات القضاء الكلاسيكية القائمة على الحكم الجامد والاستحقاق في ظل كيانات ذات أبعاد ديناميكية. يتم طرح نظرية القضاء الإداري للنزاع حيث يهدف الحكم إلى إعادة ضبط العلاقة الاقتصادية المختلفة نتيجة النزاع. يناقش الفصل مفهوم القضاء غير المحدد جامداً المرتبط بنتيجة الإصلاح الاقتصادي لا بحكم نصي جامد والمراجعة الديناميكية للقضاء بناءً على تغير معطيات النزاع للأصل. يتم توضيح حدود أخلاقية للقضاء الديناميكي تحمي الجوهر الاقتصادي من الضرر وتضمن التناسب مع درجة التعقيد الوظيفي. يختتم الفصل بالتأكيد أن القضاء في ضوء هذه النظرية ليس نهاية الطريق بل نقطة تحول في المنحنى النزاعي لحياة الأصل وعلاقته بالأطراف مما يحول نظام القضاء من آلة للفصل إلى ورشة لإصلاح العلاقات الاقتصادية المعطلة.

الفصل الثلاثون

الدستور المالي العالمي ودعوة للتشريع الدولي

ينظم هذا الفصل الرؤية المستقبلية لتواءم مع مبدأ العالمية دون التضحية بالسيادة الوطنية. يشرح المؤلف أزمة الإجراءات الكلاسيكية القائمة على المحلية فقط والتي تعجز عن مواكبة ديناميكية الاقتصاد العالمي.

يتم طرح مبادئ الدستور المالي الذي يدير المعاملات
بشفافية ويعتمد ديناميكية دولية متشابكة بدلاً من
الثبات المحلي الجامد. يناقش الفصل بروتوكولات
التشريع في البيئة الدولية وضماتها دون تشويه
وسلسلة المصالح المتشابكة عبر الدول المختلفة. يتم
توضيح كيفية إدارة التشريع في ظل الاحتمال
الاقتصادي وعبء الالتزام كإدارة للمصالح وحق الدفاع
في إبراز الاحتمالات البديلة الممكنة. يختتم الفصل
بالتأكيد أن العدالة الدولية في ضوء هذه النظرية لا
تقوم على وهم الوحدة المحلية بل على إدارة عادلة
وشفافة للمصالح ضمن حدود المعرفة الدولية مما
يخدم الحقيقة والعدالة معاً في عصر معقد يحتاج
لتوحيد الجهود التشريعية.

معجم مصطلحات نظرية الكيان العقاري الديناميكي

تمهيد

توضيح لأبرز المصطلحات المستخدمة في الكتاب
لضمان الدقة المفاهيمية.

الكيان العقاري الديناميكي

هو الأصل المصنف بناءً على وظيفته الاقتصادية
المستقرة وليس بناءً على ثباته المادي فقط.

الوظيفة الاقتصادية

هي المعيار الأساسي لتصنيف الأموال بناءً على قدرتها على الإنتاج أو التداول بغض النظر عن طبيعتها المادية.

الحيازة الواعية

هي السيطرة على الأصل المقترنة بالوعي القانوني والقدرة على الإدارة وليس مجرد الاستيلاء المادي.

المال السيادي

هو التفاعل بين الملكية الفردية والمصلحة العامة الذي يحدد مصير الأصل وقيوده القانونية.

التصنيف الوظيفي

هو عملية تحديد صفة العقار أو المنقول بناءً على الاستخدام الاقتصادي الفعلي للأصل.

الأصل الافتراضي

هو المال غير الملموس الذي له قيمة اقتصادية ويتمتع بحماية قانونية كالعقار أو المنقول وظيفياً.

الدستور المالي العالمي

هو الميثاق الدولي المقترح لتنظيم المعاملات المالية والأصول عبر الحدود بناءً على النظرية الديناميكية.

خاتمة المعجم

دقة المصطلحات تضمن دقة التطبيق القانوني للنظرية وتحمي من سوء الفهم.

الورقة البحثية الملخصة

النسخة العربية

عنوان البحث

نظرية الكيان العقاري الديناميكي والوظيفة الاقتصادية للملكية تأسيس مدرسة فكرية قانونية جديدة

الملخص

يهدف هذا البحث إلى تأسيس نظرية قانونية جديدة تتلاءم مع ثورة الأصول غير الملموسة والاقتصاد الرقمي. ينطلق من إشكالية جمود التصنيف المادي في القانون المدني، يتوصل البحث إلى ضرورة اعتماد الوظيفة الاقتصادية معياراً للتصنيف وتطوير مفهوم الحيازة الواعية والمال السيادي. يقدم البحث دستوراً مالياً نموذجياً وتوصيات دولية لتنظيم هذا العصر

الجديد.

الكلمات المفتاحية

نظرية الكيان العقاري الديناميكي الوظيفة الاقتصادية
الحيازة الواعية المال السيادي الأصول الافتراضية.

النسخة الإنجليزية

Paper Title

The Theory of Dynamic Real Estate Entity and
Economic Function of Property Founding a New
Legal School of Thought

Abstract

This research aims to establish a new legal theory compatible with the revolution of intangible assets and digital economy. It proceeds from the problem of rigidity of material classification in civil law. The research concludes the necessity of adopting economic function as a classification criterion and developing the concept of conscious possession and sovereign destiny. The research presents a prototype financial constitution and international recommendations to regulate this new era

Keywords

Dynamic Real Estate Entity Theory Economic
Function Conscious Possession Sovereign Destiny
.Virtual Assets

النسخة الفرنسية

Titre de la Recherche

La Théorie de l'Entité Immobilière Dynamique et
la Fonction Économique de la Propriété Fonder
une Nouvelle École de Pensée Juridique

Résumé

Cette recherche vise à établir une nouvelle théorie juridique compatible avec la révolution des actifs incorporels et de l'économie numérique. Elle part du problème de la rigidité de la classification matérielle en droit civil. La recherche conclut à la nécessité d'adopter la fonction économique comme critère de classification et de développer le concept de possession consciente et de destin souverain. La recherche présente une constitution financière prototype et des recommandations

internationales pour régler cette nouvelle
.ère

Mots-clés

Théorie de l'Entité Immobilière Dynamique
Fonction Économique Possession Consciente
.Destin Souverain Actifs Virtuels

الدكتور محمد كمال عرفة الرخاوي

مؤسس نظرية الكيان العقاري الديناميكي والوظيفة
الاقتصادية للملكية

الباحث والمستشار والخبير والفقير والمؤلف القانوني
والمحاضر الدولي في القانون

عام 2026

جميع الحقوق محفوظة

لا يجوز نسخ أو نقل أو توزيع أي جزء من هذا الكتاب
بأي وسيلة كانت إلكترونية أو ميكانيكية بما في ذلك
التصوير أو التسجيل أو أي نظام استرجاع معلومات دون
إذن خطي مسبق من المؤلف

أي انتهاك لهذه الحقوق سيعرض المخالف للمساءلة
القانونية وفقاً للقوانين المحلية والدولية لحماية
الملكية الفكرية

والله ولي التوفيق وهو الهادي إلى سواء السبيل